

(عقد اشتراك في خدمات تطبيق Coming App)

تمهيد:

حيث أن الطرف الأول يملك ويطور ويبرمج التطبيقات التقنية المختلفة لأغراض متعددة، وقد طور ويملك حقوق تطبيق باسم تطبيق Coming App وهو نظام وتطبيق ذكي يربط بين المطاعم والمنافذ المشتركة والعملاء ممن لديهم التطبيق في أجهزهم الذكية وكذلك بين المنافذ التجارية المشتركة والعملاء ومن خلاله تتم عملية الطلب بحيث يدعم توصيل الطلبات من المطاعم والمنافذ المشتركة للعملاء المستخدمين ويشار إليه فيما بعد بـ "التطبيق"؛ وحيث أن الطرف الثاني مالك لـ (المنشأة الخاصة بك) في المملكة العربية السعودية

ويشار لها في هذا العقد بـ "الجهات المشتركة" ويرغب بالاشتراك والانضمام في التطبيق ويشار إليه فيما بعد بـ "المطعم"؛ وحيث التقت رغبة الطرفين، فقد اتفقا وهما بكامل أهليتهما الشرعية والنظامية على ما يلي:

أولاً. التمهيد:

يعتبر التمهيد أعلاه وكافة الملاحق والجداول والوثائق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومكملاً ومفسراً له.

ثانياً. التعريفات:

يكون للعبارة والمصطلحات الواردة في هذا العقد المعاني الخاصة الموضحة أمام كل منها ما لم يقتضي السياق معنى آخر وتكون للمصطلحات والعبارة الواردة في صيغة المفرد ذات المعنى في صيغة الجمع:

1) العقد: يقصد به هذه الوثيقة الموقعة بين الطرفين لتعيين الطرف الأول المسؤول عن جلب وتوصيل الطلبات الخاصة بتطبيق Coming App وكافة الملاحق والجداول والوثائق الملحقة بهذا العقد.

2) شركة الخدمة الذاتية لتقنية المعلومات: هي شركة لتقنية نظم المعلومات وهي المالكة لتطبيق Coming App.

3) تطبيق Coming App للعملاء: هو منصة الكترونية على الأجهزة الذكية يتيح للعملاء الطلب من الجهات المشتركة مع تطبيق Coming.

4) تطبيق Coming App للمطاعم: هو منصة الكترونية خاصة بالجهات المشتركة لاستقبال طلبات عملاء تطبيق Coming

5) Order Coming : هي الموقع الالكتروني تابع لتطبيق Coming والذي يُمكن الطرف الثاني من استقبال الطلبات من خلاله

أو إدارة حسابه والاطلاع على التقارير المالية وأي ميزات أخرى يقدمها تطبيق Coming

6) العملاء: هم الأشخاص أو المستفيدون من تطبيق "Coming App للعملاء" المنشؤون للطلب عن طريق الأجهزة الذكية من جوال أو أيباد وغيره.

- 7) الجهات المشتركة: هي المطعم أو سلسلة المطاعم أو محل الحلويات أو سلسلة محلات الحلويات أو المتجر وما في حكمها المشتركة مع شركة الخدمة الذاتية لتقنية المعلومات المالكة لتطبيق Coming App
- 8) إشعار الحوالة: هو بريد الكتروني يرسل من الطرف الأول إلى الطرف الثاني مرتين في الشهر يتضمن ملخص الطلبات والحوالات والمبالغ المستحقة للطرفين.
- 9) الفاتورة الضريبية: هو بريد الكتروني يرسل من الطرف الأول إلى الطرف الثاني مرتين في الشهر يتضمن فاتورة بإجمالي قيمة العمليات وعمولة شركة الخدمة الذاتية عليها والضريبة المستحقة على هذه العمولة.

ثالثاً. نطاق العمل:

بموجب هذا العقد فإن شركة الخدمة الذاتية لتقنية المعلومات بصفتها المالكة لنظام وتطبيق Coming App تهدف من خلال هذه الاتفاقية إلى تسهيل قيام الطرف الثاني بعرض منتجاته للمستفيد من خلال تطبيق Coming App ، الذي بدوره يستطيع القيام برفع الطلب وتبعه واستلامه من خلال منظومة عمل متكاملة ضمن الإطار الزمني والمكاني.

رابعاً. مدة العقد:

- 1) مدة هذا العقد هي سنة ميلادية، وتكون نافذة وسارية المفعول اعتباراً من تاريخ إبرام هذا العقد حتى نهايته، وتتجدد تلقائياً لمدة مماثلة بنفس الشروط مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في التجديد كتابياً.
- 2) يجوز إنهاء العقد قبل نهاية مدته بناءً على رغبة أي من الطرفين بشرط أن يقوم الطرف الراغب بالإنهاء بإرسال إخطار بإنهاء العقد قبل 15 يوم من التاريخ الذي يرغب إنجائه فيه، وعلى الطرفين إنهاء المستحقات حتى تاريخ الإنهاء.

خامساً. مسؤوليات والتزامات الطرف الأول:

- 1) المساعدة في إدراج البيانات والعروض والمعلومات والصور الخاصة بالطرف الثاني في تطبيق Coming App بشكل جذاب ومقبول.
- 2) إرسال الطلبات إلى الطرف الثاني من خلال تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming.
- 3) توصيل الطلبات للعملاء الواردة للمطعم أو المتجر من خلال تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming.
- 4) بذل الجهد إلكترونياً للتحقق من مصداقية مصدر الطلبات والحد من الطلبات المفقودة وغير الحقيقة وتبعتها من خلال فريق إدارة العمليات والدعم.
- 5) تمكين الطرف الثاني من خلال مسؤول النظام لديه للدخول على التقارير واستعراض تقارير الطلبات اليومية والأسبوعية والشهرية والإيرادات المنبثقة من خلال Order Coming.
- 6) تقديم التدريب للطرف الثاني على كيفية استخدام تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming.
- 7) إيصال الطلب بأسرع وقت ممكن وفي توقيت منافس.

- 8) تقديم الدعم الفني اللازم لاستمرارية عمل تطبيق Coming App لإتمام عملية وصول طلبات العملاء للطرف الثاني.
- 9) في حال وجود أي خلل أو عطل تقني في التطبيق، فإن الطرف الأول يبذل قصارى جهده في معالجة الخلل، ولا يتحمل أي ما ينتج عن هذا الخلل.

سادساً. مسؤوليات والتزامات الطرف الثاني:

- 1) إدخال وتزويد الطرف الأول بالاسم التجاري المعتمد للمطعم أو المتجر، وبيانات الفروع ومواقعها، وكذلك القائمة المعتمدة للطعام والمنتجات شاملة الأسعار إلكترونياً.
- 2) التأكد من الدخول على تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming لاستقبال واستلام الطلبات بصفة دورية خلال أوقات العمل.
- 3) استقبال وتجهيز الطلبات الواردة عبر تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming، وفقاً للمدة المحددة المعتمدة ضمن اتفاقية مستوى الخدمة.
- 4) في حالة عدم قبول العميل للطلب عند توصيله وذلك لوجود خطأ في إعداد الطلب أو تأخير التحضير أو سوء جودة الطلب فيقوم الطرف الأول بتعويض العميل على حساب الطرف الثاني، ويتحمل الطرف الثاني مبلغ الطلب كاملاً.
- 5) تسليم الطلبات لممثلي فريق التوصيل المعتمدين بعد التحقق من صحة البيانات المبينة في تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming.
- 6) الالتزام الكامل بكافة القوانين واللوائح والأنظمة والمقاييس الخاصة بسلامة الأطعمة وإعدادها ومكوناتها.
- 7) توفير خدمات الإنترنت وأجهزة "التابلت أو الحاسب الآلي" وملحقاتها الخاصة باستلام الطلبات عبر تطبيق Coming App للمطاعم أو Order Coming.
- 8) عرض أسعار قائمة الطعام من خلال Order Coming والإفادة الدورية بأية تعديلات.
- 9) تحديث البيانات والمعلومات المدرجة في Order Coming بشكل مستمر، والمطابقة الدورية بما هو معمول به ومعتمد في المطعم.
- 10) إلغاء كافة العروض والأطباق غير المتوفرة أو تواجدها في Order Coming من خلال مسؤول تطبيق Coming App لدى المطعم.
- 11) السماح للطرف الأول باستخدام العلامة التجارية والعروض وقوائم الطلبات للأغراض الدعائية والإعلانية.
- 12) يتحمل الطرف الثاني وحده أي مسؤولية أو عقوبة تنتج عن أي مخالفة مرتبطة بمنتجاته أو تراخيصه.

سابعاً. الملكية الفكرية:

- الحقوق الفكرية للعلامات التجارية والأسماء الموجودة والمملوكة مسبقاً لأي طرف من الطرفين والأطراف المشاركة وجميع ما ينتج من أعمال بشكل مستقل تبقى مملوكة لذلك الطرف الذي قدمها وطورها حصرياً.

ثامناً. التعامل المادي (السداد و التحصيل):

- 1) يستحق الطرف الأول عموله مقدارها 15 % خمسة عشر بالمائة من قيمة الطلبات التي تتم عبر تطبيق Coming للطرف الأول، يقوم بحسمها من قيمة الطلبات التي تتم عبر التطبيق.
- 2) يقوم الطرف الأول بسداد صافي المبالغ المستحقة عن كل فاتورة طلب للطرف الثاني، على ان يتم السداد بعد 30 يوم من تاريخ الفاتورة.
- 3) يقصد بالسداد في الفقرة السابقة هو قيام الطرف الأول بإنشاء الحوالة من حسابه لحساب الطرف الثاني.
- 4) بالإضافة للفقرة الثانية من البند ثامناً يقوم الطرف الأول بإرسال إشعار سداد وفاتورة ضريبية للطرف الثاني مع كل سداد.
- 5) يجوز للطرف الثاني أن يطلع على التقارير المالية من خلال Order Coming، وفي حال وجود أي اعتراض من قبله، فيجب عليه أن يرسل اعتراضه بالبريد الإلكتروني خلال 30 يوم من تاريخ إشعار السداد الدوري المتضمن الطلب أو الطلبات المعترض عليها، وفي حالة عدم إبداء اعتراضه خلال هذه المدة فإنه يسقط حق الطرف الثاني في الاعتراض.
- 6) يقر الطرفان أن Order Coming يعد هو المرجع في كافة المحاسبات المالية وما يخص عدد الطلبات ونجاح الطلب من عدمه وغيرها.
- 7) يكون الحساب البنكي للطرف الثاني بأسمه ويحق للطرف الأول رفض ما عدا ذلك.
- 8) الطريقة المعتمدة لإرسال إشعار السداد وفاتورة ضريبة القيمة المضافة وجميع الإخطارات أو الإشعارات هي البريد الإلكتروني والذي يتم تحديده من قبل الطرفين.
- 9) يتحمل كل طرف الضرائب المستحقة عليه حسب النظام المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- 10) يتحمل الطرف الثاني الرسوم البنكية على العمليات التي تتم عن طريق الدفع الإلكتروني والبطاقات البنكية.

تاسعاً. أحكام عامة:

- 1) (في حال ظهر إخلال أو تقصير من أي من الطرفين في تنفيذ التزاماتهما المحددة بموجب هذا العقد فإن الطرف المتضرر يبلغ الطرف الآخر بـ "الإخلال أو التقصير" على أن يلتزم الطرف الآخر بتصحيح ذلك خلال عشرة أيام عمل وإشعار الطرف المتضرر بما يؤكد التصحيح وعدم الإخلال، وإذا لم يقتنع بما تم اتخاذه من إجراء فيحق له فسخ العقد بإرادته المنفردة.
- 2) تكون المراسلات بين الطرفين نافذة على عناوين البريد الإلكتروني والذي يتم تحديده من قبل الطرفين.
- 3) التاريخ المعتبر في هذا العقد هو التاريخ الميلادي.
- 4) حرر هذا العقد باللغتين العربية والإنجليزية، وتكون اللغة العربية هي اللغة المعتمدة لهذا العقد.

عاشراً. القانون الواجب التطبيق و حل الخلاف:

- في حال حدوث نزاع بين الطرفين لا قدر الله في تنفيذ أو تفسير هذا العقد، فيسعى الطرفان لحل النزاع ودياً خلال 15 يوماً من تاريخ النزاع، فإن لم يتم حل النزاع ودياً خلال هذه المدة، فتكون المحاكم المختصة في مدينة الرياض هي الجهة المختصة بنظر النزاع.